

تقارير

**أزمة "اليورو" والربيع العربي:
فك الخناق عن اقتصاد يتراجع**

مركز الجزيرة للدراسات

بشير مصطفى



تمر منطقة اليورو بأخطر مرحلة اقتصادية على الإطلاق منذ إنشاء العملة الموحدة عام ١٩٩٩، وتشير بيانات الوظائف في كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا -أي الدول المتقدمة للاقتصاد الأوروبي- لشهر أوت الأخير، إلى وضعية قريبة من الهشاشة في سوق الشغل بينما تلامس أسبانيا دول أخرى مثل أيرلندا وإسبانيا والبرتغال وضعية الهشاشة الكاملة.

كانت بيانات الاقتصاد الكلي في منطقة اليورو للسدس الأول من العام الجاري أكدت تباطؤ الاقتصاد الفرنسي إلى مستوى الصفر في النمو والاقتصاد الألماني إلى ٥٪ بالمائة؛ مما انعكس سلباً على وضعية أسواق المال وعلى بيانات أكبر البنوك في أوروبا. وبالفعل تتعرض بورصات منطقة اليورو حالياً إلى تراجعات يومية مستمرة لامست شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١١ الـ ٤ بالمائة في بورصة باريس، وأعادت وكالة التصنيف "موديس" تصنيف بنكي "سوسيتيه جنرال" و"كريدي أجريكول" بنقطة واحدة، وقد مصرف أسكتلندا "يو إس بي" ٩ مليار دولار من أرباحه.

فإلى أين تتجه الأسواق في منطقة اليورو المعروفة بـ "اليورو زون"؟ وكيف تستجيب الاقتصاديات العربية - وخاصة في الدول التي تعرف تحولاً ديمقراطياً والتي وصفت بدول الربيع العربي - لـ تلك الاتجاهات على المدىين القريب والمتوسط؟ وهل يعزز ذلك من موقع المنافسين الرئيسيين لأوروبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وما قدر الربح أو الخسارة لأطراف الأداء الاقتصادي والتجاري في المنطقة؟

[اليورو زون: منطقة التراجع الاقتصادي](#)

سجلت جميع دول منطقة اليورو تراجعاً حاداً في تحقيق فرص شغل جديدة في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ مما رفع من مستوى البطالة إلى حدود مقلقة تبلغ في المتوسط ١٠,٥ بالمائة، وتترواح بين ٦,٥ بالمائة في ألمانيا و٥٪ بالمائة في إسبانيا، وتصل إلى حدود ٦٤ بالمائة في إيطاليا حسب إحصائيات نشرها مكتب الإحصاء الأوروبي "أوروباستات" شهر أغسطس/آب الماضي. ويعود تراجع سوق الشغل في منطقة اليورو إلى وضعية تباطؤ النمو في الاقتصاد الكلي والناتج هو الآخر عن شح السيولة في أسواق النقد جراء أزمة الائتمان وتراجع ثقة المودعين في الجهاز المصرفي وأسواق المال، وهروب الرساميل نحو أسواق منافسة وخاصة سوق الذهب وأسواق المعاملات قصيرة المدى أي المضاربة على المكشوف، وهو ما دفع بسعر الأوقية من المعدن الأصفر لتخطي عتبة ١٩٠٠ دولار خلال أشهر وإلى إغراق البورصات في عمليات المضاربة حتى شرع في العمل بوقف "التداول على المكشوف" في بورصات العالم ولو لفترة قصيرة لا تتجاوز ١٥ يوماً.

وما يؤكد وضعية شح السيولة في المناطق الاقتصادية الكبرى ومنها منطقة اليورو هو بكل تأكيد اللجوء إلى تمويل الخزينة من مصادر خارجية تتجاوز إمكانيات الناتج الداخلي الخام؛ حيث

استثمرت الحكومات في آلية "طرح سندات الخزانة" ولكن بشكل واسع وغير مدروس حتى تجاوزت نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام الحدود المسموح بها فوصلت في دولة مثل اليونان إلى ١٥٠ بالمائة، وفي إيطاليا إلى ١٢٠ بالمائة بحجم قدره ١,٩ تريليون دولار، وفي فرنسا إلى ٨٠ بالمائة، وفي نفس الوقت تفاقم العجز في موازنات دول منطقة اليورو تحت ضغط الطلب الداخلي والتحويلات الاجتماعية وتراجع الجباية على خلفية وضعية الركود.

وهكذا لامس العجز في ميزانية إيطاليا ٩,٢ بالمائة العام الجاري، وفي ميزانية اليونان ١٢,٥ بالمائة، وفي فرنسا ٥,٧ بالمائة، وفي المتوسط يتجاوز العجز في منطقة اليورو ٦,٣ بالمائة في حين تحدد اتفاقية "ماستريخت" المنظمة لسير وتطور الاتحاد الأوروبي سقف العجز في موازنات دول الاتحاد بـ ٣ بالمائة.

وضعيّة المؤشرات المالية لل الاقتصاد في منطقة اليورو تعكس بالضبط وضعية الاقتصاد الكلي؛ حيث تراجع النمو إلى نسبة الصفر في المائة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١، وألمانيا فقط هي التي سجّلت نمواً فوق الصفر ولكنه نمو طفيف لم يتعدّ ٥,٠ بالمائة الشيء الذي رفع من حدة القلق لدى هيئات الاتحاد ومنها البنك الأوروبي الذي أطلق مؤشراً جديداً هو مؤشر "المعنويات" الذي يدرس درجة ثقة مؤسسات الضبط النقدي والمالي للاتحاد في نجاعة السياسات الاقتصادية للدول العضوة، وقد تراجع المؤشر المذكور في شهر واحد من مستوى ١٠,٣ نقطة في شهر يوليو/تموز ٢٠١١ إلى مستوى ٩٨,٣ نقطة شهر أغسطس/آب من نفس السنة. ومن المنتظر أن يشرع خلال الشهر الجاري -بدءاً من ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١١- في اختبار مدى استجابة الاقتصاد اليوناني لتدابير الحفز المالي التي قدمها لها الاتحاد الأوروبي منذ شهر مايو/أيار ٢٠١١ وحجمها ٣١٧ مليار دولار في شكل خطتين للإنقاذ: الأولى بحجم ١٦٠ مليار دولار في شهر مايو/أيار والثانية ١٥٧ مليار دولار في شهر يوليو/تموز، وعلى ضوء الاختبار المذكور سيتم تحديد موقف الاتحاد من خطة إنقاذ منطقة اليورو من شبح الركود. وجاءت أولى التصريحات عن هيئة التفتيش المذكورة في صف الناقدين للأداء الاقتصادي في اليونان ولكن التحالف الفرنسي- الألماني ما يزال يعمل على طمأنة الأسواق من خلال تأكيد الدعم المالي لليونان.

مرافق التحول الديمقراطي في البلاد العربية

تمر منطقة اليورو حالياً -فيما له علاقة بجسور التدخل في المنطقة العربية- بمفترق طرق؛ فالمؤشرات المالية تدل على عجز حقيقي تجاوز حدود اتفاقية "ماستريخت"، وقد توقفت الاستثمارات الصناعية عند عتبة الركود بسبب شح السيولة، فقد اليورو العملة الأوروبية الموحدة ٢٠ بالمائة من قيمته أمام الدولار في ٦ أشهر، وجراء ذلك تراجعت تحويلات المهاجرين العرب من النقد الأجنبي بنحو ٤٠ بالمائة منذ ٢٠٠٨، وطالت البطالة قطاعاً واسعاً من الجالية العربية في منطقة اليورو ما عجل بعودة المهاجرين لبلدانهم. وتشكو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطالة مقنعة سببها سوء التخطيط لسوق الشغل مما خفض من معدل الأجور الحقيقي للعمل وزاد من عبء التحويلات الاجتماعية على حساب الاستثمارات في

المؤسسات المنتجة. ونفس المنطقة تشكو من وضع ديمقراطي هش بسبب هشاشة وضعية الانتقال في الدول الثائرة واستمرار الحكم المبني على النظام السياسي التقليدي في الدول الأخرى.

وفي كل الحالات فإن انتقال الثورة من حيز "اللاوعي" إلى منطقة "الوعي" تحت ضغط العوامل الاجتماعية سيربك مراكز صناعة القرار الاقتصادي في دول "الأورووزون" التي تعتبر الشريك الرئيس لمنطقة "مينا" وربما يؤدي ذلك إلى فقدان موقعها الإستراتيجي هناك؛ ولذا لا تجد الدول الصناعية خياراً آخر للحفاظ على موقعها وحفز الشركات الصناعية لولوج الأسواق العربية من جديد سوى الالتزام بتعهاداتها ضمن برنامج المساعدات والاستجابة لنداءات الاستغاثة التي ما زالت الحكومات العربية الجديدة تطلقها مع العلم أن الاستثمار في حفز النمو عربياً يخدم الشركات الصناعية الرأسمالية بالدرجة الأولى في المدى المتوسط.

لذلك انعقد منتصف الأسبوع الثاني من سبتمبر/أيلول الجاري بمرسيليا الفرنسية مؤتمر كبير بزعامة باريس للمساعدات التي تخطط مجموعة الثمانى الصناعية الكبرى لتقديمها لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي أو ما عُرف بالربيع العربي، وقد سبق لـ"البنك الأوروبي للاستثمار" التابع لاتحاد الأوروبي أن وعد بإطلاق برنامج للمساعدات يخص منطقة الدول العربية المذكورة التي هي نفسها منطقة "مينا" للعامين المقبلين ٢٠١٢ و٢٠١٣ بعد أن نفذ في المنطقة برنامجاً بحجم ٦,٦ مليار يورو العام ٢٠١٠، وفي برنامجه للسنتين المقبلتين والعام الحالي ٣,٨ مليار يورو. وأغلب تلك الاعتمادات كانت موجهة لمشاريع "الطاقة المتجددة"، ولأجندة قمة الأرض "كونهاجن" بخصوص رعاية البيئة، ولأهداف الاتحاد الأوروبي الخارجية. ولكن مؤخراً جرى تحول لافت في توجهات البنك؛ حيث بات يركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى جهود التحول الديمقراطي ومرافقه الحكومات الناشئة عن اختيارات الثورة في كل من تونس ومصر ولibia، ودعم البنى القاعدية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.

وعلى الرغم من تواضع حصة المساعدات الخارجية إلى إجمالي تمويلات البنك الأوروبي والتي لم تتعد نسبة ١٢ بالمائة العام ٢٠١٠ إلا أن ثلثي تلك التمويلات تصب في المنطقة المذكورة ما يعني أنها هدف إستراتيجي للاتحاد الأوروبي كما هي كذلك في منظور "الاتحاد من أجل المتوسط".

ويُنتظر أن تفي الدول الصناعية الكبرى بوعودها إلى جانب الهيئات المالية الدولية -مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار- والتزامها بمساعدة الدول العربية الثائرة بحزمة مالية تصل إلى ٣٨ مليار دولار فضلاً عن تحرير الودائع الليبية المجمدة في الشركات والمصارف الكبرى تحت غطاء الأمم المتحدة تحريراً قد يصل في نهاية المطاف مبلغاً

لا يقل عن ٢٠٠ مليار دولار يسمح لدول مجموعة السبع زائد روسيا بفتح منافذ لشركاتها المتوقفة للاستثمار في كل القطاعات تقريباً ولاسيما قطاعات المحروقات أي الطاقة والخدمات والصناعة.

حقيقة، تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوقاً مهمة لمنطقة اليورو من جانبين، الأول: تزايد الطلب على الاستيراد بسبب ارتفاع العائدات من تسويق النفط، وتحول السياسات الاقتصادية فيها إلى جانب التدخل الحكومي المتزايد في إدارة الاقتصاد. والثاني: أنها دول مرشحة لأن تلعب دوراً محورياً في مشروع "ديزرتك" للطاقة النظيفة ما يعني طلباً إضافياً على مشروعات "الطاقة المتجددة"؛ ولذلك باشرت كل من المغرب والجزائر برنامجاً طموحاً للطاقة المتجددة من خلال تشريع جديد في الرباط واستثمارات بالشراكة في الجزائر مع كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا أفضت إلى إطلاق مصنع للغازات الهجينة في مدينة "هاسي الرمل" الصحراوية، ومصنع للألوان الشمسية بالجزائر العاصمة، ومصنع ثالث لتوربينات الرياح في مدينة "مستغانم" الساحلية بالغرب الجزائري. وبالتالي فإن أي اهتزاز سياسي أو اجتماعي في المنطقة قد يرهن مشاريع أوروبا الصديقة للبيئة أو يؤخرها ما لم تتم إدارته على نحو يخدم مصالح دول الاتحاد ومنها دول اليورو التي تمر هي الأخرى باهتزازات ولكن من نوع مختلف.

وبالتالي فإن أي اهتزاز سياسي أو اجتماعي في المنطقة قد يرهن مشاريع أوروبا الصديقة للبيئة أو يؤخرها ما لم تتم إدارته على نحو يخدم مصالح دول الاتحاد ومنها دول اليورو التي تمر هي الأخرى باهتزازات ولكن من نوع مختلف.

من مصلحة الاتحاد الأوروبي الحفاظ على مستوى للنمو في منطقة "مينا" حول نقطة ٣ بالمائة بما يسمح باستقرار الطلب الداخلي وتوفير فرص العمل للشباب وخريجي التعليم بدل الاستمرار في سياسات مكافحة "الهجرة السرية"، وتمويل برامج الإدماج في الداخل الأوروبي، ولكن تداعيات أزمة الدين الخارجي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو تشكل قيادة إضافياً على هذا الهدف وهو ما تم بحثه في مؤتمر مرسيليا المذكور، وهو ما يؤكد أيضاً حزم المساعدات للعالم العربي والتي تبدو في ظاهرها مساعدات للتنمية ولكنها في جوهرها تمويل لواردات تلك البلدان من المناطق الصناعية في العالم وعلى رأسها منطقة اليورو في صورة أشبه ما تكون بـ"خطوط الإقراض" في بداية الثمانينيات والتي كلفت الجزائر شبه إفلاس كامل في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

مفترق طرق ولاعبون جدد

في الدول التي اجتازت المرحلة الأولى من التحول الثوري أي إسقاط الأنظمة الحاكمة التقليدية مثل تونس ومصر وليبيا أخيراً، فإن تراجع النمو تحت ضغط التحولات الجارية سيكلف دول الاتحاد الشريكه معها خسائر إضافية على مستوى الاستثمار الرأسمالي والصناعي للشركات

الأوربية وربما يفقدا موقعها التنافسي أمام الولايات المتحدة الأميركيّة التي أبدت استعدادها لدعم التحول الديمقراطي في تلك البلدان؛ حيث من المنتظر أن تخصص واشنطن حزمة أخرى للمساعدات لصالح المجلس الانتقالي الليبي خلال مؤتمر "أصدقاء ليببيا" المزمع تنظيمه في نيويورك في العشرين من شهر سبتمبر/أيلول الجاري. وكانت أميركا نهاية ٢٠١٠ أطلقت مبادرة "الشراكة مع دول المغرب العربي" وفي أجندتها في المرحلة الأولى تمويل ومرافقـة ٢٠ ألف مشروع استثماري لفائدة شباب المنطقة ما يؤكد التزام الرأسمالي بين الولايات المتحدة الأميركيّة وأوروبا على أسواق حبلى بالفرص وخاصة في الدول المعنية بالربيع العربي أو الانتقال الديمقراطي أو التحول نحو تكريس الحريات وخاصة الحريات الاقتصادية. ونفس الشيء بالنسبة للبنان الذي يشهد حالياً حراكاً سياسياً وأمنياً على خلفية ملف "اغتيال الحريري" وما قد ينجم عن ذلك من تداعيات على حلّيف إستراتيجي للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط هو إسرائيل.

هناك ترابط قوي و مباشر بين الأوضاع السياسية -في دول الربيع العربي- وأداء الاقتصاد على صعيد الأسواق -كل الأسواق- بسبب الترابط الشديد بين القراريين السياسي والاقتصادي، ويكون من الأنجع أوربياً تجنب سيناريو الانفجار والفوضى الخلاقة لصالح التحول السلمي للأنظمة ومرافقـة الأنظمة الجديدة التي تكون دائمـاً في حاجة إلى عوامل الاستقرار وعلى رأسها "التمويلات" اللازمة لتلبية مطالب السكان على المديين القصير والمتوسط. ولكن -وفي نفس الوقت- تواجهه المصالح الأوروبيـة في المنطقة العربية المعنية بالانتقال الثوري تحديـاً من نوع جديد أي دخول لاعبين جدد وبقوة أكبر -تحت ضغط الطلب الكلي الداخلي لتلك البلدان وإعمار الاقتصاد- وعلى رأسهم العملاق الصيني ومجموعة دول "البريكـس" أي كل من البرازيل وروسيا وكوريـا وإلى حد ما جنوب إفريقيـا، وهي الدول التي تملك جسور تعاون سابق ولو محتمـلاً مع دول الربيع العربي ولكنها غير منافسة على سلم التكنولوجيا والجودة، وهو ما يفسـر بالضبط التسابق الفرنسيـ البريطانيـ الألماني نحو جنوب المتوسط، وكانت آخر جولات التسابقزيارة المشتركة لكل من ساركوزي ودافـيد كاميرون إلى طرابلس وسط سبتمبر/أيلول الجاري، وربما تحمل أجندـة الرجلـين زيارة إلى القاهرة مدفوعـة بالسعي التركي نحو منطقتـي الشرق الأوسط انطلاقـاً من مصر ووصولاً إلى المغرب الأقصـى.

التاريخ يعيد نفسه

ساد الخوف عند الكشف عن مؤشرات النمو في منطقة اليورو للنصف الأول من العالم الجاري - والتي عكست زيادة في الناتج الداخلي الخام لم تتعدّ عتبة ٢٪ بالمائة، من تراجع الدول الصناعية عن التزاماتها التمويلية تجاه دول الربيع العربي. وزادت الاحتياجات العمـالية في كل من اليونان وإيطـاليا وإسبـانيا، وتشدد المستشارـة الألمـانية "أنجيلا ميرـكل" في التعاطـي مع الأزمة اليونـانية من حـدة قـلق الـبلدان العـربية التي تربطـها مع دولـيـة اليـورو بـرامـج مشـترـكة لـلنـمو والـتعاون؛ فـلـكـلـ منـ الأـرـدنـ وـلـبـانـ وـتـونـسـ وـمـصـرـ برـامـج لـلتـنـميةـ معـ الـبـنـكـ الأـورـبـيـ لـلـاستـثـمـارـ،

وللمغرب مصالح اقتصادية في إسبانيا ومع فرنسا من جانب التحويلات والجذب السياحي وصناعة السيارات، وتعمّل الجزائر على برنامج طموح مع ألمانيا في مجال الطاقات المتعددة والطاقة الشمسية يأتي على رأسه مشروع "ديزرتائ" وحجمه ٥٦٠ مليار دولار على آفاق العام ٢٠٥٠. وزادت بيانات النمو المتباينة للسنوات القليلة القادمة من مخاوف الدول العربية النفطية بشأن إمدادات النفط إلى الدول الصناعية على خلفية العلاقة المباشرة بين أسواق الاقتصاد الكلي في منطقة اليورو وسوق الطاقة؛ حيث بيّنت أرقام نشرها بنك الجزائر شهر سبتمبر/أيلول الجاري تراجع صادرات البلاد من النفط تحت ضغط تراجع النمو في الدول الصناعية بنسبة ٢٥ بالمائة منذ الأزمة المالية الأخيرة.

ولكن سرعان ما زاد الأمل في تحاون مستقبلي مشترك بين الدول العربية ومنطقة اليورو عندما احتضنت باريس في الفاتح من سبتمبر/أيلول الجاري مؤتمراً شعاره دعم الثورة الليبية ولكن باطنه يعني استبقاء التنافس على الأسواق العربية الشرهة للاستثمار والغنية بالموارد الخام والسكان والطلب الداخلي، ومما زاد في الأمل الإعلان عن مؤتمر "مارسيليا" لمجموعة الثمانى والهيئات المالية الدولية لنفس الغرض، وعن مؤتمر آخر ستحتضنه نيويورك في العشرين من سبتمبر/أيلول الجاري تشارك فيه دول منطقة اليورو ومعها دول الاتحاد الأوروبي.

ولعقد هذه المؤتمرات كلها في ظرف قياسي دلالة اقتصادية مهمة في سياق البحث الرأسمالي عن حلول ناجعة لأزمته الاقتصادية، وهو تكرار لما حدث عند نهاية الحرب العالمية الثانية العام ١٩٤٥ عندما اقترح وزير خارجية أميركا -آنذاك- الجنرال جورج مارشال في يونيو/حزيران ١٩٤٧ فكرة الدفع بالشركات الأمريكية للاستثمار في الدول التي خرجت من الحرب مفككة البنى، مثل ألمانيا واليابان وإيطاليا وفرنسا، وكانت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية كي تعيد إعمار أوروبا على خلفيتين اثنتين: الأولى: اقتصادية وتعني تمكين الشركات الأمريكية من صفقات البناء، وتحريك رأس المال الأجنبي المباشر، وضخ الدولار خارج الحدود الأمريكية كعملة دولية تربعت -بعدها- على عرش التداولات خلفاً للذهب. والخلفية الثانية كانت محاصرة المد الثوري الذي بدأ في البروز في أوروبا بسبب مسؤولية البرجوازية الرأسمالية عن تفكيك البنى التحتية الأوروبية جراء الحرب.

وها هو المشهد يعيد نفسه وإنفس الأهداف أي: تمكين الشركات الرأسمالية في كل من أوروبا وأميركا من صفقات الإعمار في الدول العربية، ومحاولة فك الخناق عن الميزانيات في الدول الأوروبية المهددة بأزمة الديون من خلال تدفق الجبائية الضريبية عن الصفقات المحققة في الساحات الجديدة، وبالتالي محاصرة أي مد ثوري قد يطول شعوب تلك الدول تحت ضغط مسؤولية حكوماتها عن تفاقم البطالة والتضخم لديها مثلما حدث في كل من اليونان وبريطانيا وإسبانيا مؤخراً.

لن تجد دول منطقة اليورو أفضل من الأسواق العربية التي تمر بلدانها بمرحلة التحول الديمقراطي لتحقيق الأهداف المذكورة؛ فالبلدان العربية تمثل حجمًا سكانياً يزيد قليلاً عن ٣٦٠ مليون نسمة، وتختزن في مجموعها ٦٠ بالمائة من الاحتياطي العالمي من النفط، وهي دول هيكلها الإنتاجي والتكنولوجي ضعيف ومتستورد ٩٠ بالمائة من احتياجات السكان فيها، ويدتها العاملة تقع جغرافياً ضمن منطقة العمالة الرخيبة، وبعضها مثل -لبيبا- ظلَّ مغلقاً أمام الاستثمارات الأوروبية لمدة زادت عن ٤ سنة وهو الآن يملك فرصةً واسعةً يعرضها أمام الشركات الصناعية وخاصة أمام "توتال" الفرنسية وـ"إيني" الإيطالية، وليس مستبعداً أن تتحول المساعدات الأوروبية لتلك البلدان سريعاً إلى أصول استثمارية جديدة وإلى طلب متزايد على التكنولوجيا وعلى التجهيزات الصناعية ما يتبع لدولة مثل ألمانيا فرصة ذهبية لحفز شركاتها الصناعية التي تمر بمرحلة ركود.

لقد بينت وقائع التاريخ الاقتصادي بين الأمم أن الأزمات تحول من منطقة لأخرى وأن مفاتيح حلها تكمن في استثمار التحولات والحروب وفي نسج علاقات دولية جديدة، وهو المشهد نفسه الذي نعيشه اليوم ولكن على خلفية التحولات في العالم العربي هذه المرة.

خبير اقتصادي